



شبه كلام الرضي صرح في ان ذلك لغة فانه قال وازادة ان المستوحاة بعد لما
 هي المشهورة تقول لما ان جلسنا جلست فمما وكسرا والفتح اشهر فمما وان
 الحايح هو ابو عمرو وعثمان بن ابي بكر بن يونس المالكى كان والده حليها هو
 الامير علي بن ابي طالب وكان كرويا فاشتغل ولده بالمشاهدة
 ثم انتقل الى دمشق ودرس بجوامعها في زاوية الملائكة ثم عاد الى القاهرة
 فاقام بها ثم انتقل الى الاسكندرية للاقامة فيها فتوفي في سنة ١٠٠٠
 سنة واربعمائة وستماية وكانت اولادته باسما من قري الصعيد في ارض
 سنة سبعين وثمانماية **قوله** وهذا الجواب الغرض ان ادنا فتيمه الخ
 حذا بالما الجملية والماي بمعنى طغفت وحازت بجملة وزى اسم رجل **قوله**
 وعند الجواب لا يرفع السوال وفي بعض النسخ لا يرفع بالذال والذال
 وكذا روي في النسخ سقط منه هذه الكلام والسوال هو ما وجه دخول
 ان شاء الله في اجابته على قول علي هذا ان المختصري سأل هذه السوال
 واجاب بما اجاب به المص ووجه كون هذه الجواب لا يرفع السوال هو ان
 المشبه على هذا الجواب ايضا دخلت في اختياره تعالى بدخولهما فيقال
 ما وجد دخولها فيه والجواب ان وجهه السعال ان بعضهم لا يدخلون
 بحال له اشار الى هذا ايضا وي في نفسه وفي الشرح ووجه ما قال
 ان الله تعالى قد وعد اهل البيت جميعا بدخول المسجد الحرام فلزم
 تتحقق مشيئة تعالى ان لا يموت احد منهم قبل الدخول اذ لو مات
 احد منهم قبل ذلك لم يحصل بدخول الجميع قبل الموت فيلزم الخلف في
 وعده تعالى وهو محال انتهى وقابل ان يتولى ابايهم تحقق مشيئة
 الله تعالى ان لا يموت احد منهم لوعدهم جميعا في ذلك الموضع في الدخول
 لو كان الورد عن غير فتيمه بجملة انه تعالى ان لا يموت احد منهم
 واما ما نقلت به بذلك فلا **قوله** او ان ذلك من كلام رسول الله
 صلى الله عليه وسلم واصحابه حقيق اذ به المناسخ تحكي ذلك لنا او من كلام
 المالك الذي اخبره في المناسخ في الشرح يعني والشرط على هذا ان
 التقديرين صحيح علي بابيه وفيه منطرد لانه كيف يدخل في كلام الله تعالى
 زيادة من كلام غيره من غير ان يكون في الكلام اشعار بانه محكي انتهى وقول
 علي هذا التقديرين لم يدخل في كلام الله تعالى زيادة من كلام غيره
 وانما قيل ان هذا من كلامه تعالى على جهة الحكاية عن غيره وتجوز
 كون الكلام حكايته عن الغير كقولنا لا يمنع مانع منه وسبب
 لنا ان الله يجوز ان يكون زكي وريكم في قوله تعالى ما قلت لهم الا ما اعزمت

X

به انا عبدوا الله زكي وريكم من كلام عمي ارفق به الكلام المحكي تقول
 الله تعالى في قوله عليه ما اوردوه ههنا ثم قال في المصح وهذا لا يرفع
 الاشكال لان روي الانبياء وهي فتد تحقق وقبح المعهود وتحقق ه
 المشيئة وكذا في حق الملك لانه محبور عن الله تعالى بهذا المعهود ه
 فتحقق المشيئة بوقوعه انبيء واقول ما قاله من عدم رفع الاشكال
 يعني على ما اخبره كلامه من تفسير السوال لاعني تفسيره له بما وقع في
 الكلام فاذا ندمت رفع وجهي ايضا على ان الشرط على هذا ان يرفع
 على بابيه وهو ممنوع وانما الشرط على ما للشرط وحاصل هذا ان الوجهين
 ان ان شاء الله في الآية من كلامه تعالى حكاية عن النبي او الملك القائل لذلك
 على سبيل التبرك به وهذا خلاف الوجه الذي قدمه المص وهو ان
 اصله كذا للشرط ثم صار يرفع التبرك فان حاصله ان ان شاء الله في الآية
 من كلامه تعالى على غير طريق الحكاية لتبرك به عباده فليتأمل **قوله**
 اذا ما انتسبنا لم نلذني كذبت **قوله** هذا ضد ريت مجزة ولم تجدي من ان
 تقري به ردا **قوله** وفي الصراح وقولهم لا بدت كذا كانه قيل لا تقارن
 منه وتقال اليدا لمعوض والميم الذي الاصل الشجاع المنسوخ وانما
 خص الام بالذم لانها اذا لم تكن كالميم فالاب اولى لان العربة لا يورجون
 من وقعه وقد يتزوجون من بعد ونفسه **قوله** الفتوحه العنة **قوله**
قوله بعد لفظا ذكر على معنى غير البين قال ابن الصايغ
 يرد عليه ان العنة بعد الفتح قد تكون تخففة من العنيفة وان
 المناصبة قد تقع بعد فعل اليعتق من غير افعال المتلوب نحو
 تثبتت ان يتوهم زيد واقول ان هذا الكلام من اتم بيان افعال المتلوب
 الذي يقع فيها ان المصدرية للبيان الموضع الذي لا يقع فيه الا ان المصدر
 نكروا الاعتراض الثاني والمثى ما قاله الرضي ان فعل اليعتق الذي
 يقع بعده المنفحة هو فعل العلم وما يورى معناه كالتبيين والنتيق
 والختق والانتكاش والظهور والنظر الفكري وعليه هذا الجواب
 على الثاني بان وقبح المناصبة بعد فعل اليعتق قليل وكلام المتن على
 السابع الكسرا **قوله** رغب نحو ما كان هذا الاعتراف ان يفتري وذلك
 ان ان مع صفة في تاويله صدر بمعنى اسم المفعول خبر لما وجعل ابايها
 خبر كان في الآية محذوف تقديره وما كان هذا الاعتراف حكما انه يفتري
 فتكون ان مع حلها فاعل المحذوف في المصح ولقولنا بان كان نامة
 وان يفتري في محل رفع على انه بدل اشتمال من قاعدا والمعنى وما وقع افترا